

التأويل وتحليل الخطاب

أ.د: عبد الجليل منقور

المركز الجامعي لعين تموشنت

تمهيد :

لقد بات من المفيد جدا الإشارة إلى أن المحرك الأساس لثبات الإطار الصوري للنص هو ما تحتويه القراءة التأويلية الفاعلة والواعية من قدرة على توليد النصوص الدالة انطلاقا من خصوصيات النص -موضوع التأويل- ومميزات عناصره اللغوية والبيانية، بحيث تأتي هذه النصوص على امتداد قرائي موضوعي، يتجاوز كل تعسف في ليّ عنق النص للاستجابة لمشاكلة النصوص المولدة.

كما أن النصوص المنتجة تستثمر من أجل مشروعيتها الوجودية، كل الآليات التي يوفرها النص الأصل، خاصة ما تعلق منها بالآليات اللغوية والسياقية العامة والتي تتخذ كمنافذ صحيحة وموضوعية لرسم الإطار الإحالي السليم لدلالات النص.

لعلّ من نتاج القراءة التأويلية للخطاب، أن أضحي النسق اللغوي هو المحدد لمقصدية ذلك الخطاب، لأن مقصدية الذات لا يمكن تعيينها بصورة موضوعية حتى لو تأسس هذا التعيين على كل معطيات اللغة الداخلية والخارجية، والمنحى التأويلي الحديث يستقر إلى حدّ ما -على مقولة الانتصار لمقصدية الخطاب على مقصدية الذات المتكلمة، وقد رأى (ميشال فوكو) أن الذات ما هي

إلا مقول لغوي. تختصرها مؤسسة المعرفة، كما أنها تجميع لبنيات متداخلة ومتشابكة.

1- آليات التأويل :

ومقصدية الخطاب تنصرف وفق رؤية للآليات التي يشغل بها نسق الخطاب ذاته، ذلك أنّ وجود المحولات التركيبية والاستبدالية داخل هذا النسق يعين بشكل بارز وقوي على تناسل الخطاب داخليا، وذلك بإنتاج جملة من الصور الجديدة لخطابات أخرى تأتي على امتداد صوري للخطاب الأصل بمعيار التشاكل، أو على امتداد عكسي بمعيار التباين.

ومن تلك الآليات التي تحدد بها أحكام الخطاب ودلالاته، آلية الحقل الدلالي، ومعايير تشكله وفق منظور قرائي لنسق الخطاب، إذ أنّ تعيين ارتكاز الخطاب الدلالي بالتفاف عناصره على نواة مركزية، تشكل قوة جذب لحقل دلالي تحدده هي، يعين ذلك على رسم معالم الحقل الذي تدور فيه ترجيحات الدلالات المحتملة، ليأتي فعل التأويل على إتمام هذه العملية باختيار ترجيح واحد من ضمن حقل الترجيحات.

صار واضحا -إذن- أن الخطاب تشكّل لغوي بالدرجة الأولى، وأنه يأخذ من بنيته المعرفية العامة المنتجة له، معالم إحالاته، وأشكال مراجعه، كما يأخذ عنها أطر تصريف المعنى وفهم الدلالة، ولذلك فإن الخطاب الأصولي - في تراثنا العربي- تلوّن بتلوينات نسقية وسياقية خاصة، أخذها من المتن الذي تأسس عليه، كما تكون من البنية المعرفية المتحكمة في تصريف المعنى وتعيين الدلالة.

إن هذا الوعي بطبيعة الخطاب الأصولي يقود إلى محاولة وضع نظري لطبيعة الممارسة اللغوية التي اشتغل بها العلماء في حقل الأصول، وعلاقة ذلك

كله بالمستويات اللغوية والسياقية التي تقدمها متون النصوص الشرعية خاصة منها متن النص القرآني.

إن المنحى الاتساعي الذي يسم بنية الخطاب اللغوي سواء في شكلها اللغوي الاشتقاقي التوليدي باعتماد المحور الاستبدالي أو المحور الركني أي توليد نسق الخطاب عموديا أو أفقيا، أو في عالمها الدلالي المفتوح على البنى المعرفية التي تأتي بها القراءات الجديدة المملكة لأليات حضرية متقدمة، هذا المنحى هو الذي يعطي للقراءة التأويلية للخطاب مسوغات فتحه على الإمكانيات الدلالية التي تتيحها لغة الخطاب بما يحقق جدليته الموضوعية مع معطيات المعرفة المزامنة.

لقد تأسس خطاب المتن الشرعي بداءة على ما وفرته البنية المعرفية العامة من إمكانيات التعبير، وآليات الفهم والتأويل، ولذلك فإن الخطاب الذي أسسه علماء الأصول قد أخذ بعين الاعتبار ذلك التأسيس للخطاب الشرعي، ولذلك فإن ثمة متغيرا واحدا على الأقل يفضي إلى تغيير مستويات القراءة للخطاب الشرعي ألا وهو حيثيات التخاطب وظروف التواصل والإبلاغ والذي تختصره ما سمي بالبنية المعرفية، أو الاستيم المهيمن.

يبقى أن الخطاب الأصولي في سعيه لوضع القواعد المطردة، لم يدع البتة غلقه لمجال القراءة للنص الشرعي، إلا فيما اعتقد من الخطاب الشرعي أنه بين الدلالة، ظاهر المقصد، ولذلك اعتبرت تلك القواعد الاستنباطية طرائق لفهم الخطاب مع بسط للقرائن الراجعة لإمكان دلالي من ضمن إمكانيات كثيرة.

وإذا عرفنا أن رجحان الدلالة يتعلق بحيثيات القراءة، ومتطلبات البيئة المعرفية، كان ذلك الإمكان الدلالي خاصا بتلك الحيثيات، بحيث إذا تغيرت كان إمكانا دلاليا آخر كما حصل في مسائل كثيرة أعيد فيه النظر حديثا، لما

توفرت آليات موضوعية ومادية، يسّرت إعادة تحويل في الحكم الدلالي المستنبط سلفاً.

النص الشرعي، و القرآن منه على وجه أخص عند نزوله وظف كل إمكانات التعبير العربي الفصيح، وفاق كل نماذج القول الإبداعي، ففيه من الشعري و ليس بشعر، وفيه من الخطابي و ليس بخطبة وفيه من النظم السجعي و ليس بنظم، و على ذلك فإن الأخذ بمبدأ "التناصية" بين الخطاب القرآني و مجمل الخطابات التي عاصرته، يفيد كثيراً في معرفة الحقول النسقية و المعرفية التي كانت تشرف على منظومة القول و الإبلاغ، فحين نقرأ النص التراثي، لا بد أن نتعامل معه باعتباره محورا لعدد من التقاطعات الثقافية التي تكوّنه، و هو نسيج من التقاطعات الخطابية التي كانت تتعايش فيما بينها في ظل هيمنة خطاب يحتويها و يسيطر عليها (السبيعي، 2002: 87)

لقد وضع علماء الأصول ضوابط استدلالية بها صار تعلق الدال بمدلوله بتوسط القرائن اللفظية و العقلية، و أغلب تلك القرائن عائد إلى دقة النظر، و القدرة على جمع أدلة النقل مع أدلة العقل، و ما دام أن الوعي العلمي الذي يحوط العملية التأويلية، هو الذي يفضي إلى اكتشاف الحقيقية الموضوعية، فإن طرائق هذا الاكتشاف معرضة إلى التغير مع كل وعي علمي جديد، يمتلك عبره التأويل آليات جديدة يقول الإمام الجويني و هو يبسط أدلة العقل و النقل: 'الأدلة العقلية هي التي (يقتضي) النظر فيها العلم بالمدلولات، و هي تدل لأنفسها و ما هي عليه من صفاتها، و لا يجوز تقديرها غير دالة، (كالفعل) الدال على القادر، و التخصيص الدال على المرید و الإحكام الدال على العالم، فإذا وقعت هذه الأدلة دلت لأعيانها، من غير حاجة على قصد قاصد إلى نصبها أدلة. و أما السمعيات فإنها تدل بنصب ناصب إياها أدلة، و هي ممثلة باللغات و

العبارات الدالة على المعاني عن توقيف من الله تعالى فيها، أو اصطلاح صدر عن الاختيار." (الجويني، ع: 1997، 1 / 36).

وصار من الضروري، كي يأخذ التأويل مجراه، وضع احتياطات منهجية يفرضها النص الشرعي، من جهة، و تستدعيها طرائق استنباط الأحكام و تحديد الدلالات، و إن أهم الظواهر التي تطفئ على الممارسة التأويلية عند الأصوليين هي التدليل على حاجة الخطاب الشرعي، إلى قرينة لترجيح المعنى، أو استقلاله بنصه و متنه في إبراز المقصد، ولذلك أفاض العلماء في هذا الموضوع، و كل ذلك عائد إلى وضوح أو غموض الحكم في النص، ما يترتب على ذلك من البحث في خصوص اللفظ و عمومته، أو في إطلاقه و تقييده، و الأدوات التي تفيد حصر الدلالة في حقل معين كأدوات الغاية و الصفة و الشرط، والاستثناء.

وقد استجاب علماء الأصول لمنطق الحوارية المنتجة، فعبروا على واقعهم المعرفي في التعامل مع نصوص الشرع و أهدافه السامية، و لذلك وضعوا إطارا للنظر العقلي، فأسسوا للتأويل و أقاموه على قوانينه الموضوعية، و أسسه المذهبية و اللغوية، والسياقية العامة، و من أهم تلك الأسس:

1- معرفة وجوه و أساليب اللغة العربية، و خاصة طرق المجاز و مقاصده، المتعلقة بالمنحى الدلالي الإضافي على المعنى الحقيقي، أو أدائه لوظائف أخرى غير دلالاته النصية كال تخصيص ، و التعميم، فضلا على المجاز، ومعرفة الاشتقاق و فروع و أصوله.

2- موافقة النقل للعقل، أو الشرع للبرهان، فقد يكون هناك مدعاة للتأويل عندما ينبئ ظاهر الألفاظ باختلاف و تناقض في الدلالات.

3- الأخذ بالسياق العام، لإسقاط استدلالات العقل على النسق النصي، لوضع مقدمات الافتراض لترجيح الدلالة . و السياق العام، يشمل سياق الموقف و المقام، سواء داخل متن النص أو خارجه أو في بيئة المستدل، و كذا السياق اللغوي في عبارة الخطاب أو في خطاب النص.

4- لحض الاحتمالات الباطلة، و الترجيحات المنحرفة، وذلك ببيان تفصيلي في جزئيات تلك الترجيحات، حتى يبرز الترجيح الصحيح المفضي إلى استنباط الحكم و تعيين الدلالة المقصودة. (السيد ع: 1978- 90)

والفعل التأويلي- في حقيقته- فعل مؤسس على الاختلاف في النص الشرعي، و لم يكن للدراسات التراثية أن تزدهر وتثمر لولا وجود هذا الاختلاف: اختلاف في نسق القراءة. أدى لطرح قراءة ثانية لقصدية الخطاب القرآني على الخصوص، فنظر الأصوليين إلى البناء التركيبي للخطاب القرآني على نحو مختلف، جر نشوء مذاهب فقهية كان أساسها التأويل الذي سعى إلى إعادة تركيب الخطاب في نسقه العادي، لتحديد وجه الدلالة و طبيعة الحكم. يقول نصر حامد أبو زيد : و إذا كان النص القرآني - بوصفه معيارا- هو الذي وجه الدراسات اللغوية القديمة (....) فإن القراءات المختلفة لبعض أجزاء هذا النص. ساهمت في التخفيف من سطوة هذه المعيارية إلى حد كبير، و لا شك أن القراءات القرآنية (..) تعد بقايا خلافة لاختلافات لهجية على المستويات الصوتية والصرفية و النحوية والدلالية...". (نصر حامد أ: 1998- 191)

و من الاحتياطات المعرفية التي أكد عليها علماء الأصول، التفريق بين الكلام الإلهي الممثل في النص القرآني، و الكلام البشري، و يتعلق ذلك بتحديد المقصدية، إذ أن المرجعية التي تؤطر فهمنا للخطاب القرآني، توفر لنا جملة من الحقائق التي تعلق على النسق اللغوي للخطاب مثل الدلالة القصدية التي تعين كثيرا في إحصاء أقسام الخطاب، خاصة ما تعلق منه بالحقبة و المجاز.

أما الكلام الآخر، فتبرز دلالاته من خلال تأمل طرائقه في التعبير. يقول نصر حامد أبو زيد وهو يشرح هذه الفكرة " إذا نظرنا في مستويات المتكلمين يمكن لنا أن نميز بين المتكلم الذي ثبتت حكمته - الله - وبين المتكلم الذي لم تثبت لنا ذلك عنه، في الحالة الأولى لا بد أن يقع الكلام دلالة، و يكون فهمنا لدلالاته نابعا من إدراكنا لصفات المتكلم و حكمته، فنذكر مراده أو "قصده"، و نفرق بين الحقيقة و المجاز، أما في حالة المتكلم العادي، فإن كلامه "يدل" بمعنى آخر هو أن يكون طريقا للنظر في "قصد" هذا المتكلم. (نصر حامد، أ: 1998- 104)

إن الإشكال الذي أبان عنه علماء أصول الفقه، و أضحى أساس تفكيرهم اللغوي المنطقي، هو كيف يتم الوصول إلى قصدية النص الشرعي، لأن ذلك مرتبطا بتحديد العلاقة بين الله تعالى - صاحب النص - وبين النص ذاته، كما تقدمها التأويلية، كإجراء نقدي إلا أن الامتداد الدلالي الافتراضي، قد يكون هو الحل لذلك الإشكال المطروح مع تأكيد علماء اللغة على محدودية اللفظ و لا نهائية المعنى، و هو ما يفسر تجاوز اللفظ لحقله الدلالي، و تمرّد المدلول على داله الأصلي، بما عرف بالمجاز، وذلك لسد الثغرات الهائلة التي تنجم على وقوع الألفاظ دالة على معاني ثابتة.

وقاد التفكير اللغوي الذي ميّز تعامل الأصوليين مع النص الشرعي، و القرآني على وجه أخص، إلى تبيان آليات تفكيك بنية النص، و ربطها بمسوغات منطقيّة، متعاقبة مع تخريجات موضوعية للدلالة. و قد قدم الإمام الجويني في كتابه أربعة آليات للتفكيك و التأويل هي: بناء الغائب على الشاهد وإنتاج المقدمات النتائج، و السبر و التقسيم، و الرابع: الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه. (الجويني، ع: 1997. 1 / 25).

هذه الآليات تصلح أن تكون مداخل دلالية لتحقيق البعد الاتساعي للنص الشرعي، إذ الشاهد يتمثل في أنساق الخطاب القرآني و تشكلاتها التعبيرية

المستمدة بداءة من البيئة العربية القديمة، أما الغائب فهي الدلالات المستجدة بفضل دينامية التأويل، المنطلق من ابستمية خاصة تلخص كل متطلبات الفكر والوعي المعرفي.

أما بناء النتائج على المقدمات، فيتأسس على القرائن المجتمعة التي تفضي إلى الدلالات المنطقية، وتكون القرائن قوية إذا كان استمدادها من النص ذاته و من تأمل نسقه وتركيبه، وقد أشار العلماء في هذا المجال أن الحكم هو القرينة، وأن تراكم الأحكام في حقل دلالي واحد مرجعه إلى العلة الرابطة. أما السبر و التقسيم فيتعلق، بإجراء فعل النفي والإثبات، على الخطاب و ضده لإثبات رجحان الدلالة، و إبراز مقصدية الخطاب المرادة، و في مصنفات الأصوليين نجد تقسيمات متناهية في التفريع لإثبات الحكم و صحة طريقة استنباطه. (الأصفهاني: 1- 1998 - 371/3)

أما الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه ، فيتعلق بإسناد النصوص لبعضها البعض لتشكيل خطاب موحد الدلالة، لأن النص المشتمل على اللفظ العام المجمل قد يرد تخصيصه بقرينة في نص آخر، بل إن الخطاب القرآني، في وجوه تعابيره يحتاج إلى هوامش موضحة من خارجه تتمثل في نصوص الحديث الشريف، بل و من نصوص الإبداعات المزامنة لنزوله كالخطابة و الشعر و الحكايات والروايات.

2- معايير تأويل الخطاب :

وحي بني أن نشير، إلى أن الخطاب القرآني قد هيمن على كل أنماط التفكير، و أعاد تشكيل بنية فكرية مغايرة، تأخذ بآليات الفهم و آليات التعبير، فما كان من الخطاب خلوا من التقييد، عريا من القرائن، كان من الدلالة المجازية فيه مجال، و ما كان واضح القرائن، بين التقييد، كان للدلالة

الحقيقية فيه مجال، إلا أن هذه الظاهرة، ظاهرة الحقيقة و المجاز، مستحدثة في الفكر العربي، لأنه لا توجد دلائل واضحة تفيد بأصلية هذه الظاهرة، و بأسبعية الحقيقة على المجاز وقد أشار غير واحد من علماء اللغة القدامى- لكثرة دوران ما سمي بالمجاز على الألسن و في الاستعمال- إلى أن أغلب لغة العرب مجاز(ابن الجني 1979/ 2/ 251)

هذه المستويات التفرعية للخطاب، و طرائق مقارنته وتأويلها، أبان عنها علماء أصول الفقه، الذين اجتهدوا في تأسيس قراءة موضوعية للنص الشرعي، تأخذ بكل معطيات الخطاب و محيطه التخاطبي و شروط إنتاجه، و ذلك من أجل بلورة وعي معرفي، قادر على استنباط الدلالات المناسبة، ووضع أطر عامة تنظر لآليات دنيا للولوج إلى فضاء النص و تأويل حقيقته.

ومن المعايير التي أجراها علماء الأصول مجرى التطبيق، معيار يرتدّ إلى الإلمام الشامل بكل ما يدخل في دراسة لغة الخطاب الشرعي، سواء في مستواها المعجمي الإفرادي، أو في مستواها التركيبي التداولي، أما المعيار الثاني فهو معيار يدرس الخطاب من خلال صحّة متنه، وسلامة بناء الدلالية والإسنادية، والمعيار الثالث هو معيار تناصي، تتعاضد من خلاله النصوص لتزيد من ترجيح الدلالة القصصية من الخطاب، ففي النص قد توجد "مفاتيح" دلالية لكشف غوامض النص نفسه، وهي «بمثابة آلية هامة للنص لتحويل فعل القراءة إلى فعل إيجابي يساهم في إبراز دلالة النص». (محمد رافت، 1994 - 13 - 16)

كما أبان البحث الأصولي القديم عن جملة العلاقات التي يمكن أن تنشأ حول الخطاب، وهي بمثابة عناصر بحث متفرقة، تُفضي في الأخير إلى تحصيل وظائف الخطاب وقصدية دلالاته، فهناك البحث في طبيعة لغة الخطاب من حيث الوضع لمعرفة الحقيقة والمجاز، ثم البحث في الموضوع وعلاقته بصاحب الخطاب، والنسق الذي صيغ الكلام به، وعلاقته بالمحيط العام الذي أنتج فيه الخطاب (نصر حامد، 1998 - 178)

هناك إذن في عرف الخطاب الأصولي نظامان لغويان يتقاطعان طورا ويتماهان طورا آخر، وإن الذي يمنح للغة هذا التقسيم، هو إمكانياتها المتعددة في بقائها كنظام علامي ذهني مستقل، أو دخولها في المنظومة الاجتماعية والثقافية العامة، لتتحول إلى أنظمة مختلفة، تملك كل مواصفات المؤسسة المعرفية التي تنتمي إليها، فالعرب الجاهليون - حين نزول القرآن الكريم - لم يعارضوا في الحقيقة النص القرآني، بل بالعكس أبدوا استحسانا للغة، وبديع تعبيراته... لكن عارضوا الواقع الذي أتى به وصوره (نصر حامد، 1998: 141)

إذن هم قبلوه كنظام علامي ذي وظيفة جمالية، لكن رفضوه كخطاب يسعى إلى تشكيل واقع جديد.

هذا الوعي بحركية اللغة الممتدة من النظام إلى الخطاب، هو الذي أوحى لعلماء الأصول أن يضعوا احتياطات منهجية، يتم من خلالها بيان أوجه أنماط الخطاب الشرعي، والقرآني منه على وجه الخصوص، وذلك لطبيعة بنائه اللغوي، فالتأويل يكون ملازما للخطاب القرآني، من أجل استنباط الدلالة الراجحة، في المواضع الخمسة التي حددها صاحب كتاب "الكاشف عن المحصول في علم الأصول" إذ يقول: «إن الخلل الحاصل في فهم مراد المتكلم ينبني على خمسة احتمالات: احتمال الاشتراك، وثانيها: احتمال النقل بالعرف أو الشرع، وثالثها: احتمال المجاز، ورابعها: احتمال الإضمار، وخامستها: احتمال التخصيص» (الأصفهاني، 1998 - 406/1) هذه المواضع الخمسة تشكل في مجملها موضوع التأويل عند الأصوليين، ويعدّ كل موضع منها مبحثا متشعبا، توظف نتائجه في إمكانية تحديد مقصدية الخطاب، الذي هو الوجه الآخر لمراد المتكلم، فالمؤلف - كما يقول ميشال فوكو - ليس هو الفرد المتحدث الذي نطق أو كتب نصا، بل المؤلف كمبدأ تجميع الخطاب، كوحدة وأصل لدلالات الخطابات، وكبؤرة لتناسقها (فوكو، 1988 - 19)

إنّ مبحث الدلالة المنقولة في تحليل الخطاب في مستواه الإفرادي، يستجمع إليه بحثاً في أصل دلالة اللفظ، وأسباب النقل أو التخصيص بالعرف الوضعي أو الشرعي، والسياق الخطابي العام الذي تُصَرَّف فيه الدلالة إلى الأصل أو النقل، فلفظ "الدابة" على سبيل التمثيل كان يدلّ في وضعه الأصلي قبل نزول القرآن الكريم على الحيوان مطلقاً، لكن نُقلت هذه الدلالة المطلقة مع النص القرآني لتشمل كل ما يدبُّ على الأرض، ومنها الإنسان، فحصل توسيع في المجال الدلالي للفظ، ليعود اللفظ نفسه في المنظومة الاجتماعية والثقافية الحديثة والمعاصرة للدلالة على المعنى الأصلي في الوضع الأوّل.

والخطاب الأصولي يحلل النص وفق منهجية القرائن وهي تعني تفكيك الخطاب الشرعي إلى عناصره وأجزائه مع الاحتفاظ بالروابط العلائقية المشكلة لوحدة بنيته الدلالية، فالمسكوت عنه في الخطاب أي خطاب – هو المعنى بالدلالة والقول، تشير إلى تلك الدلالة قرائن شكلية، و/أو عرفية، و/أو منطقية عقلية، تعين المؤوّل على تحديد مقصدية الخطاب من خلال تحديد المسكوت عنه، وموضعه، وما يدلّ عليه في سياق الخطاب، يسمى الأصوليون هذا النسق الخطابي بـ"المضمّر" يقول عبد الله بن عباد العجلي الأصفهاني: «إنّ الإضمار يتوقف على مقدمات أكثر لتوقفه على ثلاث قرائن: قرينة تدلّ على الإضمار، وقرينة ثانية، تدلّ على المضمّر، وقرينة ثالثة تدلّ على محلّ الإضمار، فإنّه بوجود هذه القرائن: يفهم الكلام، ويفهم المعنى على التمام، وبعدم واحدة من هذه القرائن: لا يحصل فهم الكلام». (الأصفهاني: 1- 1998 - 399/2)

وإن اعتماد الأصوليين على القرائن، يعمل كضابط مهم وأساسي في الحكم على حقيقة الخطاب، وذلك في الموضع الذي تتداخل فيه أنظمة خطابية، ويقف المتلقي في مفترق الطرق، لا يدري بأيّ منها يأخذ، وأيّ دلالة يرجّح، وأيّ المعايير يعتمد، لأن المقام الخطابي يقتضي منه اشتغالا خاصا، يعبر من خلاله

عن ذاته ووجوده، فإذا اجتمع لدى المتلقي في مقام قرائي واحد خطاب فيه ألفاظ ذات دلالات منقولة، وهي في الموضع نفسه، ذات دلالات محمولة على المجاز، فبأيّ دلالة يأخذ، وأيّ المعايير يعتمد؟ ينقل صاحب كتاب: "الكاشف عن المحصول في علم الأصول"، الفقيه عبد الله بن عباد العجلي الأصفهاني، إجابة الأصوليين عن ذلك فيقول: "إذا وقع التعارض بين النقل والمجاز، فالمجاز أولى لوجهين: الأول: أنّ النقل يفتقر إلى اتفاق أهل اللسان على تغيير الوضع، وذلك متعذر أو متعسر، لما تحقق من تعذر اتفاق طائفة على حكم لفظة واحدة تغييرا أو بقاء، وأما المجاز: فإنه لا يفتقر إلى ذلك، بل يفتقر إلى قرينة تمنع المخاطب من فهم الحقيقة وذلك متيسر، فكان المجاز أظهر. (الأصفهاني: 1998، 401/2)

بهذه الآليات والأدوات المتحكمة في تحديد مواقع الفهم والتأويل، يكون علماء الأصول قد أوضحوا أن الخطاب اللغوي يتجاوز المفهوم اللساني وإن كان يفيد منه، وأنه ذو طبيعة علائقية، لا يكتفي بالمقول، وإنما يتجاوزه إلى غير المقول، كما أنه لا يتخذ الحيثيات التي وفّرت شروط إنتاجه إلا لينتج شروطا أخرى لمقولات جديدة، ثم إن الطبيعة العلائقية تشكل شبكة ابستمية بواسطتها يتم توفير تلك الآليات الموصلة إلى حصر مجال الإحالة المرجعية لنسق الخطاب.

ثم إذا كان المخاطب يشكل بؤرة اهتمام محلي الخطاب في توفير أدوات الفهم الداخلية للنص، فإنّ المخاطب يشكل محور اهتمام مصدر الخطاب، لكونه (أي المخاطب) يدخل بشكل جوهري في التأسيس النهائي لبنية الخطاب ويعمل كمعدّل لمسار النسق في تحصيل المقصدية الخاصة المتمظهرة في تأويل مراد المخاطب.

وقد أكد علماء الأصول على أهمية شروط إنتاج الخطاب وضرورة الأخذ بالحيثيات العامة التي أحاطت بعملية التواصل أو التخاطب، ولهم يؤسس علماء

الأصول في التراث العربي نظرهم في تأويل الخطاب على الراهن من منطوق النص ومفهومه، بل ووضعو أدوات منهجية في تحليل نسق الكلام، وإجراء مفاضلة استشرافية لنصوص مفترضة على أساس قراءة صورية وظيفية لفحوى الدلالة في تعالقها مع النظام اللغوي في بعده الاجتماعي .

وأبان هؤلاء العلماء عن دور النص في تشكيل الواقع من خلال آلياته اللغوية الخاصة بعد أن يكون الواقع قد أُملى على النص خصائصه التي تشكّل ابستيميته العامة المتعلقة بنيته اللغوية، وطرائق تسميته للعالم الدلالي المعطى أو الممكن.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى الضوابط المعرفية والمنهجية التي ربطها علماء الأصول بتأويل الخطاب يؤخذ في ذلك استثمارهم لكل المعطيات الاجتماعية والفكرية في صرف دلالة النص، حتى أنهم أشاروا إلى صرف دلالي مزدوج ومتباين لنسق خطابي واحد في بيئتين لغويتين مختلفتين، تعتمد كل بيئة في تلقيها للخطاب على ما تعارفت عليه في وضع الألفاظ دوالاً على المعاني: "فإن خاطب الله تعالى طائفتين بخطاب هو حقيقة عند إحدى الطائفتين في شيء، وعند الأخرى في غير ذلك الشيء: « فإنه يجب أن تحمل كل طائفة ذلك الخطاب على المفهوم الذي تتعارفه دون الأخرى » (الأصفهاني 1998 - 381/2) وهذا ما يبعث على التأكيد، أن مفهوم الأصوليين للتأويل لا يختلف في جوهره ووظيفيته عن مفهومه عند المحدثين، ذلك أن النص أو الخطاب يظل أفقه الدلالي مفتوحاً للقراءات التي تتعدد بتعدد التواضع المتجدد، إذ اللغة لا تنفك أن تستحدث أنساقاً جديدة لتساق الفكر الجديد، أو بتعبير ألسني حديث: أن اللغة تجدد إمكانياتها القرائية بإحداث مثلثات ألسنية، وعبرها ينفك الدالّ عن مدلوله، والمدلول عن داله في حركية إبداعية تعبّر عن حيوية اللغة وقدرتها على أن تعايش الواقع بكل جزئياته

وتناقضاته، وذلك لتكريس مبدأ انتفاء العلية في ارتباط الدال بمدلوله أثناء الاصطلاح.

والتأويل في الخطاب الأصولي التراثي ، بدأ بما هو عملي إجرائي، ولم يهتم بوضع نظرية في التأويل، كما كان شأن الدراسات الدينية في الغرب، وذلك لارتباط علم التأويل عند العرب بعلم التفسير، بل إن بعض العلماء القدامى لم يكن يفرّق بين التفسير والتأويل، كالإمام الطبري رحمه الله الذي اتبع منهج التفسير بالمأثور، ولاح باللائمة على الذين اتبعوا التأويل أو التفسير بالرأي (الطبري، 1. 1992. 20/1) على الرغم من أن كتابه في التفسير يحمل عنوان: "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، إلا أن ظهور مدرسة المتكلمين إلى جانب مدرسة الأحناف، ومتطلبات الواقع الجديد أدى ذلك كله، إلى أن يحتلّ التأويل مكانه المتميّز في ساحة الفكر الديني العربي القديم، وأن يتجاوز الفهم والإفهام إلى وضع أطر عامّة في تبيان طرائق التأويل وأسسه الإجرائية. وحتى ذلك التقسيم التقليدي الذي أبان فيه العلماء عن وجود مدرستين في التفسير: مدرسة تعتمد النقل، ومدرسة أخرى تعتمد العقل، لم يكن تقسيما واضحا بين منهج الأثريين ومنهج الرأيين، لأنك تجد المفسّر بالأثر لا يتورّع عن استخدام عقله في الترجيح بين الروايات المختلفة للنص الشرعي، أو تلك التي تطلعنا على الحثثيات التي تجادل فيها النص، لأول وهلة، مع الواقع، أو تراه يخرج دلالة النص من خلال نسقه اللغوي في ارتباطه مع الأسس المعرفية للواقع، أي من خلال البعد الإسنادي الموضوعي للنص. كما أنك تجد المفسّر بالأثر يمارس نقدا عقليا لعلاقة الراوي بالنص مستثمرا المعطيات التاريخية لإثبات حقيقة الإسناد الذاتي للنص. ومن جهة أخرى تجد المفسّر بالرأي أو المؤول، يستخدم العلل النقلية، ويقارن بين المتون الحاملة للحكم الدلالي، والتي

تتفاوت . لما بينها من خصوصيات شكلية . في إثبات الحكم، كما أنه ليجتهد في بيان صحة التخرّيج الدلالي، أو فساده، تبعاً لما نُقل عن سير الرواة للخطاب الشرعي؛ إذن فمسألة التفسير بالنقل أو بالعقل، ليست محسومة بالشكل الذي صارت معه من المسلّمات في فقه النص الشرعي، وهذا ما يعضد من فكرة أن مصطلحي التفسير والتأويل في الخطاب الأصولي التراثي، كانا يحملان مفهوماً واحداً، وإن سلك التأويل في عصور تالية مسلكاً مغايراً تماماً للتفسير، كونه انتقل من تفسير الدال إلى تفسير المدلول؛ فلم يعد المنهج ينطلق من اللفظ نحو المعنى، وإنما أضحى الأمر معكوساً، إذ صارت الدلالات هي التي يُبحثُ لها عن ألفاظ في النص القرآني على وجه التحديد، نجد نموذج ذلك خصوصاً عند المتصوفة، بينما وقف المعتزلة موقفاً مناقضاً تماماً، إذ انطلقوا من الدال القرآني للبحث عن دلالات باطنية عميقة تتجاوز الدلالات الظاهرة التي تكتفي بها بعض مدارس التفسير في التراث العربي، مثل مدرسة الظاهرية.

هذه هي الأسس العلمية، التي اعتمدها علماء الأصول في تحليل الخطاب الشرعي، وتنبني على نظرتهم إلى التأويل في علاقته بالمفسّر من جهة، وعلاقته بالنص من جهة أخرى، وهي نظرة تلاحق الدلالة ليس للقبض على المعنى الراجح فيها، بل لتكثيف تلقي القارئ للنص، ومعنى ذلك أن التأويل لا يُوقع المعنى في الخطاب بل يوقعه في سياق القراءة العام، والذي يأخذ الدلالة من حصيلة تفاعل النص الشرعي مع الحثثيات التي تستدعي منه تنزلاً آخر جديداً.

3_ إجراءات تأويل الخطاب:

إنَّ الأصوليين حين تناولوا النص الديني نزعوا إلى وضع احتياطات منهجية ومعرفية، ترمي إلى إجراء تحوير في آليات التأويل، إذ الوقوف على العلاقة الموجودة بين النص و مقصدية المتكلم، وهو الشارع تعالى، ليس بالأمر المطلق، فقد أشار أبو حامد الغزالي إلى ضرورة أن يحذر المفسر من خطورة الوقوع في الاحتمالات المؤولة لمراد الله تعالى في الخطاب القرآني، لأن ذلك يقود إلى تقليب وجوه الاحتمالات، والبحث على الأرجح من بينها، وقد يعوز المفسر الدليل القوي في وجود تعارض أو شبهه بين مجمل الاحتمالات التي ترمي إلى الوصول إلى الحكم أو الدلالة الراجحة، يقول أبو حامد الغزالي في هذا المجال «ينبغي أن يكفَّ المفسر عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات، فإنَّ الحكم على مراد الله سبحانه، ومراد رسوله . صلى الله عليه وسلم . بالظن والتخمين خطر . فإنما تعلم مراد المتكلم بإظهار مراده، فإذا لم يظهر فمن أين تعلم مراده إلا أن تنحصر وجوه الاحتمالات، ويبطل الجميع إلا واحدا فيتعين الواحد بالبرهان .» (الغزالي، 20، 1993).

وهذا البرهان هو عماد التأويل، إذ لا معنى لأهمية وظيفية التأويل في الخطاب الواضح الدلالة، ذلك أنَّ من أسس دينامية التأويل، هو انفتاح الخطاب على القراءات المتعددة والمتشاكلة إلى درجة يصعب معها الحسم في دلالته، كتعبير على المجال الذي يدفع القارئ / المؤول على أن يكون طرفا مهما في معادلة صرف الدلالة واستنباط الحكم في الخطاب الشرعي عموما، والقرآني على وجه أخص، في جزئه المتشابه غير المحكم، ذلك أن الخطاب القرآني يقوم نسقه التعبيري على كل ما يوجد في أنماط التركيب اللغوي العربي من آليات تصريف الدلالة وتحديد القصد، فالقرائن اللفظية والمنطقية، تشكل إحدى أهم آليات التأويل عند الأصوليين في ترجيح الحكم أثناء وجود تداخل بين جملة من

المستويات التعبيرية، مثل وجود المشترك اللفظي المفضي إلى حدوث إشكال في حمل التركيب على الحقيقة أو المجاز، وحتى في هذا المستوى يرتب العلماء درجة الخطأ في قدرة المؤول على تحليل بنية الخطاب بإعادة استحضار القرائن التي تكون قد تشكلت وفق سياقات خاصة، فقد يفشل المؤول في ربط محمول الخطاب بالقرينة الأولى التي واكبت إنتاجه، وحين ذاك يقع في الخطأ لأنه لم يتوصل إلى معرفة قصد المتكلم، ويعظم الخطأ حين يعتقد المؤول غير المراد مراداً، فضلاً على أنه اعتبر اللفظ أو التركيب حقيقة، في اعتقاده بانتفاء وجود القرائن الصارفة يقول صاحب كتاب "الكاشف عن المحصول من علم الأصول": «إن السامع للمشترك إن سمع القرينة معه علم المراد عيناً، فلا يخطئ، وإن لم يسمع، توقف، وحينئذ لا يحصل إلا محذور واحد وهو: الجهل بمراد المتكلم. أما اللفظ المحمول على المجاز بالقرينة، فقد يسمع اللفظ، ولا تسمع القرينة وحينئذ يحمل على الحقيقة، فيحصل محذوران: أحدهما الجهل بمراد المتكلم، والآخر اعتقاد ما ليس بمراد مراداً» (الأصفهاني، 1398/2: 393)

وتفاوت العلماء في تحصيل القرائن وتوظيفها لترجيح الدلالة القصدية، يرجع أساساً إلى الوضع المقامي الذي يوجد عليه كل مؤول إذ الفعل الدلالي باعتباره فعل إنتاج لا يمكن تصوره بمعزل عن المحيط النفسي والاجتماعي والظرفي الذي يتواجد ضمنه محلل الخطاب، وقد دافع سيف الدين الآمدي عن هذه الفكرة، منتقداً من اعتقد تساوي المؤولين في إدراك القرائن، إذ اشترط بعض العلماء أن الخطاب تتحدد دلالاته إذا أبدى عدد من المؤولين تخريجاً متجانساً لفحوى الخطاب لكن الآمدي اعتبر هذا المعيار صحيحاً «إذا كان العلم، قد حصل من نفس خبر ذلك العدد، مجرداً عما احتف به من القرائن العائدة إلى أخبار المخبرين، وأحوالهم، واستواء السامعين في قوة السماع للخبر، والفهم

لمداوله ، مع فرض التساوي في القرائن» (الأمدي س1988. 3/360) ولكن ذلك يعد غير ممكن في تحليل الخطاب «لما اختص به من القرائن، التي لا وجود لها في غيره، و بتقدير اتحاد الواقعة وقرائنها ،لا يلزم من حصول العلم بذلك العدد لبعض الأشخاص، حصوله لشخص آخر...لتفاوتهما في قوة الإدراك، والفهم للقرائن.» (الأصفهاني 1998. 2/397) . فألية القرائن تعمل على توفير تصوير وتسويغ لبنية الخطاب، تتسابق وبنية المعرفة المؤسسة بذلك لأن الوقائع والأحداث في عالم المراجع تحوَّلت إلى كيانات لغوية، وأخذت من النظام الخطابي بعض خصائصه وسماته التعبيرية والإحالية، ومن هنا لا تأخذ اللغة القرآنية نمطا واحدا في التعبير. وإن كان يتبدى كذلك . لأن الواقع ليس واحدا، وبالتالي يتعدد النص القرآني ،بحسب تعدد قوانين القراءة المتجددة . يقول نصر حامد أبو زيد وهو يشير إلى هذه الفكرة :«...فالواقع يتحول في اللغة إلى ألفاظ تدخل في علاقات تركيبية بناء على قوانين خاصة هي قوانين اللغة، من هنا يكون للغة نوع من الاستقلال النسبي عن الثقافة التي تعبر عنها وعن الواقع الذي يفرزهما، ومن هذا الاستقلال تكتسب قدرتها على إعادة بناء الواقع» (نصر حامد . أ؛ 1998- 186) ويترتب على هذه الفكرة، أن مفهوم "الحقيقة " ليس ثابتا بل هو يتغير حسب الظروف وشروط إنتاج الخطاب الحامل لها ، فلا علاقة لتطابق المعنى الأزلي مع جهد المؤول في الفهم والتفسير من أجل تحديد الحقيقة، بل إن الحقيقة هي ذلك الفهم الجديد والمتجدد للخطاب بحسب ظروف القراءة والتأويل يقول علي حرب وهو يعاين مفهوم الحقيقة في تأويل النص القرآني :«إن التفكير بصورة مغايرة يتطلب فهم الفهم من جديد ، وإعادة النظر في مفهوم الحقيقة ذاته. فلم تعد الحقيقة تطابق الحكم مع الموضوع القائم خارج الذهن، ولا هي تواطؤ الشرح والتفسير مع المعنى الأزلي القائم في الذات المتعالية القاصدة ، بل الحقيقة تتعلق بظروف تكونها

وشروط إنتاجها وانبائها وتتوقف على معطيات التجربة، ومواضيع النظر وحقول القراءة وأحوال الذات العارفة» (حرب، ع. 1995، 66) ومن ثمة لم تعد تلك الوقائع والأحداث، مستقلة في عالم الدلالة، يسهل تحديدها بشكل حاسم، إذ النظام المعرفي الإبستيمي ذو سلطة قائمة على تلوين الخطاب بما يتناسب وسنن تصنيف الدلالة في البيئة المعينة. فالخطاب القرآني يؤسس دلالاته التبليغية على الخلفية المعرفية المشتركة للمجتمع اللغوي، ونصّ ضمن ذلك على آليات بها تحدّد المجالات الدلالية موضع التأويل والترجيح، لأنه قد يقع في الغلط من فتح خطابا للتأويل وهو ظاهر الدلالة بيّن المعنى، إلا أنه يبقى تعيين السمات الجوهرية لدلالة اللفظ والسمات العرضية هو المسوّغ الأساس لصرف التركيب إلى الدلالة الأصلية أو الدلالة المحوّلّة؛ ذلك أنه كلما نقصت السمات العرضية للفظ كلما ازداد عدد عناصر حقله الدلالي، والعكس صحيح أيضا، فلفظ (الصلاة) في الخطاب الشرعي له سمات أساسية أو جوهرية تتحدد عبرها العبادة المخصوصة، وهذا على اعتبار الوضع الشرعي الذي أضحي وضعا أوليا ابتداء، وإذا أضفنا سمات عرضية أضحي لفظ (الصلاة) يدل على الدعاء. مثلا. وعلى أمور أخرى تتحدد في السياق الخطابي الشرعي، وهكذا هي دينامية التجاذب بين الحقيقة والمجاز، والأصل والنقل، وعلى هذا الأساس انبنت في تراثنا الفكري الديني قراءتان: إحداهما تكتفي بتفسير ظاهري حريّ للنص، وأخرى تتوجه إلى روح النص، والقراءتان. كما يقول علي حرب. كلتاها تفتقدان إلى جملة من الأسس التي تنهض عبرها القراءة التأويلية للنص، من هذه الأسس: دور نظام العلامات في تشكيل المعنى، وأثر الترسيبات المجازية والعقائدية اللاواعية في نسج الحقيقة، ثمّ دور القارئ الفعال في إعادة تشكيل النص، ويخلص (علي حرب) إلى اعتبار النص مسرحا للتنوع والتعدد، وهو حيز كلامي أو مقالي يتعدد معناه، وتتفاضل دلالاته، وتتعدد

مقاماته، وتختلف سياقاته، وتتعارض بياناته، وتترتب مستوياته .. بل النص خطاب تكون فيه الكلمات رموزاً لأشياء وحالات وعوالم تترسم عبر المقامات والسياقات (حرب، 1995: 17، 18) وإلى الفكرة ذاتها يذهب الناقد الفرنسي (رولان بارت) حينما اعتبر النص . أي نص . مبنياً على الاختلاف ، اختلاف في الرؤى و اختلاف في التعبير ، ولذلك فهو تعددي (PLURIEL) ولا يعني أنه تتعدد مستوياته الدلالية فحسب ، بل ومستوياته البنائية ، ولذلك تنتفي عنه أي وحدة مهما كان شكلها . (بارت ج. 114، 1986)

وهذا ما يبعث على التأكيد أن النص يتولد معناه من الاختلاف الموجب للتأويل ، فلا وجود لنص دون تفسير أو تأويل ، بل إن محصلة دلالة النص هو ذلك الامتداد الطبيعي له على مستوى الأثر ، لأن النص بقدر ما يفصح عن مضمونه عبر انساقه التعبيرية ، يفتح قراءة على نصوص أخرى يخفيها ليتفاعل معها القارئ بشكل تذوقي عفوي ، ليحصل عنده ذلك التعاضد في تقوية الدلالة الراجعة ، والقارئ في بحثه عن النصوص المباشرة للنص المقروء هو يبحث ، في الحقيقة ، عن نمطية أخرى في تشكل النصوص ، تتمظهر أساساً في نسق اللغة وإمكاناته المفتوحة على التأويل .

إن النص الأصولي . باعتباره نصاً يحمل خطاباً متواصلاً بفعل طبيعته اللغوية . يعبر عن تقاطع الحضور والأثر ، فليس المحمول الدلالي إلا أثراً يعكس ذلك الاختلاف الكامن بين اللغة ، وإمكاناتها على إحداث انفساح وعدول في الدلالة الظاهرة ، التي تحيل على الآخر الموازي المبيّن ، أو المنافر المغاير ، والذي هو ليس في النهاية ، إلا صدى للنص الآخر (النص الغائب) الذي يحيل عليه النص الحاضر (النص المكتوب) . يقول عبد العزيز عرفة : «والأثر بنية تحيل على الآخر

عموما (المتنافر، غير المختلف) وهو ليس حضورا قائما يمكن للحس أن يلتقطه، وهو لا يؤدي إلى الحضور بقدر ما يؤدي إلى الانزياح (وإلى العدول) الذي يتضمنه المختلف» (عرفة، 08، 1993- 09) ..

وفي هذا المجال التنظيري ، تبرز الإمكانية العلمية المنهجية لإعادة قراءة التراث الأصولي، عبر أنساقه اللغوية، في تحاورها مع أنماط الدلالة، والقيم الاجتماعية العامة. ولم يفت الأصوليين الإشارة إلى تلك الدلالات التي تستنبط بآلية الاختلاف، إذ النص قد يحمل الدلالة والدلالة المغايرة لها وهي المراد ،وقد أطلق عليها الأصوليون مصطلح "دلالة المخالفة" وقابلوا بها مصطلح "دلالة الموافقة". وهي آلية تبحث عن النص الخفي، وترتدّ إلى قرائن منطقية بحثة، وهذا بعد أن يدرك العالم الأصولي الغرض المقصود، الذي سيق لأجله الخطاب ،بما يتسابق وفحوى تنزيله على الواقع ،وهنا يكون التأويل لاستنباط النصوص الغائبة التي تعطي للنص المكتوب هويته ووجوده. يقول علي حرب، وهو يعاين النص القرآني، :«لأن هذا النص ليس واحدا إلا على المستوى الحر في الطباعي ،وعلى المستوى الصوتي الفونولوجي...وأما على المستوى الدلالي ،فالنص ليس سوى اختلافه ،إذ هو بهذا الاعتبار ،لا يُقرأ إلا على نحو مختلف ولا يولد إلا تحوله ونسخه والفهم للخطاب القرآني هو محصلة تفاسيره وتأويلاته... فالقرآن نص على التأويل ويحتمل التأويل ولا تُكتنه معانيه إلا بالتأويل».(حرب، 26. 1995) وعلى هذا الأساس فالنص لا تحتويه قراءة واحدة في الأوضاع المختلفة في العصر الواحد ،فأولى أن يكون اختلاف القراءات التأويلية للنص في العصور المختلفة والمتعاقبة، فالنص القرآني كما ذهب إليه محمد أركون حالة تأويلية لا يمكن لأي تأويل أو تفسير أن يغلقه بشكل نهائي (أركون، 145. 1987- 147) .

ذلك لأنّ حيثيات التلقي تتغير في كل زمان، والخطاب قبل أن يدخل في حوار مع القارئ، يدخل في جدل مع الظروف المحيطة بالقارئ، وتتقاطع النصوص في الخطاب الواحد، لإنتاج خطاب النص، فالنص القرآني، حين يتوجه بخطابه للمجتمع الأول. مجتمع الصحابة. يُضمّن هذا الخطاب آليات بنيوية، وأخرى سوسيولوجية، ليقيم جدله مع محيط التنزل الأول، ويتجاوز في الوقت نفسه. ذلك المحيط لإنتاج دلالات يطلبها المجتمع الجديد. يشرح توفيق الزبيدي هذه الآلية القرآنية فيقول: «إذا كان النص يدخل في علاقات خارجية مع الإنسان كبات ومتقبل، فإنه بالتالي يدخل في علاقة مع الظروف الاجتماعية والتاريخية للبت والتقبل، وهي نظرة يؤكدُها المنهج الديالكتي الماركسي، والمنهج السوسيولوجي الثقافي». (الزبيدي: 144، 1984)

والخطاب في جدله مع الواقع، يحدث تقاطعا معرفيا لحقول لغوية وغير لغوية داخل نسيج تعبيري، وتترافق تلك الحقول بشكل تصبح فيه المساحة المخصصة لكل حقل معدومة الأبعاد والحدود، إلى درجة يصبح فيها استحضار فرضيات إنتاج الخطاب أمرا ضروريا، ويقوم المؤلّ، هاهنا، بعملية الإلحاق، وتحديد نقاط التقاطع المهمة، التي تشكل حلقات الربط بين النصوص المنتجة لنص الخطاب إن على مستوى البنية اللغوية، أو على مستوى البنية الدلالية، ثم إن حقل الخطاب القرآني يطرح للتداول مجموعة من إمكانات اللغة للتدليل المفتوح على التأويل، حتى أن الدلالات الرئيسية، والهوامشية، معا، تضحى في مصف واحد، لا تفاضل بينها، وإنّ فحوى الكلام ومقتضيات السياق الخطابي، هي التي تتيح للمؤلّ، العارف بآليات التعبير، الاختيار بين الإمكانات اللغوية.

هوامش البحث :

1. الأمدي (سيف الدين) - 1981 - الإحكام في أصول الأحكام : - تحقيق عبد الرزاق عفيفي دار المکتب الإسلامي - بيروت - ط1
2. الأصفهاني : أبو عبد الله بن عباد: 1998 - الكاشف عن المحصول في علم الأصول — تحقيق أحمد عبد الجواد - وعلي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت . ط1
3. : - : توفيق الزبيدي - 1984 - أثر اللسانيات في النقد الأدبي الحديث الدار العربية للكتاب - تونس . ط1
4. الجويني/عبد المالك بن عبد الله بن يوسف/البرهان في أصول الفقه: 1997 : تعليق صلاح بن محمد بن عويضة — دار الكتب العلمية بيروت . ط1
5. ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني - 1985 - الخصائص : - . تحقيق محمد علي النجار - دار الكتاب العربي - بيروت. ط2
6. عبد العزيز عرفة - 1993: الدال والاستبدال - المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء - المغرب . ط1
7. - الغزالي أبو حامد - 1993 - قانون التأويل : - تعليق محمد بيجو، د.م. ط1. - .
8. السيد عبد الغفار: 1978 - النص القرآني بين التفسير والتأويل - : دار المعرفة - بيروت . ط4
9. الطبري: (أبو جعفر محمد بن جرير) - 1992 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن - مكتبة رحاب - . الجزائر- ط1
10. محمد رأفت سعيد - 1994 /التأويل- دراسة موضوعية في الأحاديث النبوية- مكتبة الأقصى، - الدوحة، قطر- ط2
11. محمد أركون - 1987: تاريخية الفكر العربي الإسلامي : - . ترجمة هاشم صالح - المركز الثقافي العربي - مركز الإنماء القومي - بيروت . ط1
12. ميشال فوكو - 1988 : نظام الخطاب - ترجمة محمد سبيلا - المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء - المغرب . ط2
13. نصر حامد أبو زيد - 1996 - إشكاليات القراءة وآليات التأويل المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء - المغرب . ط2
14. نصر حامد أبو زيد - 1996، مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن - المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء - المغرب . ط1

